

## التسامح والالتسامح في التراث الإسلامي (\*)

محمد أركون (\*\*)

\* اثنان أهل الأرض ذو علم بلا دين وآخر دين لا عقل له  
أبو العلاء المعرّي

\* لا معرفة إلا ما كان منها صراعا ولا علم إلا ما كان تعارض مصالح  
جون سيغي Jean SEGUY

لست مسؤولا في الواقع عن اختيار هذا العنوان فمثلا يحدث غالبا يحاول منظمو الملتقى أن تيمّم المحاضرات وجهة تطلّعاتهم وبالمناسبة فأنت لا تعدم من المسلمين من يذهب الى أن الإسلام قد دعا دوما الى التسامح بل وفرضه في ذات الوقت الذي يشهرون فيه بشدّة بعدم تسامح غيره من الأديان وخصوصا تلك الأقرب منه ونعني اليهودية والمسيحية في حين أنهم يذهبون إما الى التغاضي عن أشد أعمال العنف استعصاء على التبرير وعن أشد أنواع قمع الحرّية الدينية جلاء واستمرارا أو أنهم يذهبون الى التهوين من شأنه أو تبريره متذرعين بضرورة رعاية حقوق "دين الحق" المهدّدة.

بيد أنه من العسير في هذا السياق تجاهل معطى تاريخي ملموس قوامه أن بعض الأوساط الضيقة في المجتمعات التي عرفت الحدث الإسلامي لم تتصل لأول مرة بمسألة التسامح في أبعادها الحديثة التي سنحدّثها لاحقا الا منذ القرن التاسع عشر فحسب. وتجدر الإشارة في هذا الصدد الى إكراهين رئيسيين ترتبط بهما الأجوبة التي سيقت حتى الآن في ما يتعلق بمسألة التسامح والالتسامح التي يحيهاها الناس ضمّنيا دون أن يقع الإفصاح عنها أبدا في شكل معالجة نقدية أو حتى قانونية وذلك من باب أضعف الإيمان. أما أوّل هذين الإكراهين فتعبير كل من التسامح والالتسامح عن واحد من أنواع اللمفكر فيه العديدة في الفكر الإسلامي

(\*) محاضرة ألقيت في ندوة قرطاج حول التسامح 20 - 23 / 4 / 1995

(\*\*) أستاذ بجامعة الـ«صربون»

الذي يدور - مثلما نعلم - في فلك الفضاء الذهني الوسيط أما الثاني وهو لا يقل خطرا عن الأول فيتمثل في أن مجتمعات عديدة قد فقدت بعد استقلالها في ما بين الأربعينات والستينات الشروط الاجتماعية والثقافية الملائمة لتنشئة الجمهور تنشئة تقوم على التسامح، أقول هذا وأنا أفكر في تلك الهجرة العنيفة والكاسحة للجماعات اليهودية والكاثوليكية والبروتستانتية والارثودوكسية واليونانية والأرمينية والإيطالية والإسبانية والفرنسية التي استقرت منذ زمن طويل في المغرب والجزائر وتونس ومصر وإيران، فالجزائر على وجه الخصوص كفت بين عشية وضحاها عن أن تكون مجتمعا تعدديا لتصير كتلة متجانسة من المسلمين من أتباع المذهب المالكي هم على درجة من الجهل من الناحية التاريخية بالتنوع المذهبي الذي ساد الإسلام الكلاسيكي جعلتهم يهملون دينيا حتى اليوم الأقلية الاباضية الصغيرة التي تستوطن بلاد مزاب. وإذا كان هذا هو حال الجزائر فما بالك بالباكستان هذه التي قامت على أساس ديني دون أن تكون مسألة التسامح داخل الإسلام نفسه قد طرحت بعد بكيفية مناسبة وصحيحة، فكيف القبول والحالة هذه بالموقف الدفاعي والحجاجي السائد الذي يصادر على المطلوب حينما يزعم اعتمادا على آية "لا إكراه في الدين" المعروفة بوجود أسبقية زمنية ومفهومية للمسلمين في ممارسة التسامح. أليس من المستحسن على النقيض من ذلك أن نستبعد دفعة واحدة أخطار المغالطة التاريخية التي يوقعنا فيها نص العنوان وذلك بأن نرسم الحدود الزمنية والمفهومية لما نطلق عليه تسمية التراث الإسلامي ثم نردف ذلك بضبط جينيالوجيا ما نسميه اليوم بالتسامح واللاتسامح باحثين عن كيفية تشكله ومحتواه وشروطه دون أن ننسى معالجة هذين المفهومين معالجة فلسفية بأن نواجههما على وجه الخصوص بالمفهوم الأتيقي مفهوم ما لا يمكن التسامح فيه. INTOLERABLE.

## العقل الديني والعقل الحديث

لا يكفي التساؤل إن أردنا معالجة مسألة التسامح واللاتسامح عن الحدود المفهومية للتراث سواء أكان إسلاميا أم يهوديا أم مسيحيا أم بوذيا الخ... فحسب بل يحسن توسيع البحث التاريخي والتحليل الفلسفي ودفعهما باتجاه حدود العقل الديني الاستمولوجية بصفة عامة، ذلك أن كل تراث يؤسس ملفوظاته وتعاليمه على استعمال مضبوط للعقل وأنا أستعمل كلمة تراث هنا بالمعنى الاثنوغرافي أي مجموع العادات والأعراف التي يتم ضبطها محليا في رقعة ضيقة أو تلك التي تحدّد ضمن منظور يسعى إلى أن يكون أكثر كونية كما هو شأن الأديان التي تعلي من شأن مدونات من النصوص المكتوبة هي في الأصل مجرد رواية شفوية. وكنت قد حدّدت في دراسة لي سابقة (1) كل ما يميّز التراث الإسلامي المكتوب عن التراث المحلي التي ظلت على قيد الحياة معبرة عن نفسها تحت رقابة حراس الارثودوكسية الناجعة شيئا ما. وأنا لن أعود هنا للحديث مجددا عن مصادرات العقل الأرثودوكسي التي تحكمت في التكوّن الاجتماعي والتاريخي للتراث، هذا التراث الذي خدم العقل الارثودوكسي بالمقابل بأن حافظ محافظة صارمة على مصادرات هذا العقل بما أوجبه على المؤمن من طاعة لنظام العقائد واللاعقائد كما حدّدته

العقيدة الارثوذكسية وكما حددته العبادات التي تسمح بتمثل كل الجهاز البيولوجي والدلالي الاجتماعي والسياسي للتراث أي الانخراط في الجسم الفيزيائي - وهو جهاز ذو بنية شمولية ومركبة تأسر العقل داخل ما حددته في موضع آخر من كتاباتي باسم السياج الدوغمائي (2) فالعقل الموضوع تحت تصرف التراث الارثوذكسي والمراقب من قبله كلما أضيف الزمن قدسية على جهازه يتميز بالخضوع الى جدلية عنيدة بين المفكر فيه وما لا يمكن التفكير فيه وأعني بالمفكر فيه ما يسمح للعقل بالتفكير فيه وهو مضمون التراث وما يقدسه حين يستند بحجبة النصوص التأسيسية ومنزلة السلف الصالح وكل الشخصيات الرمزية التي وقعت مثلثتها عبر تقنيات الاستيعاب وإضفاء الشرعية التي يجيدها " القائمون بشؤون المقدس " في صلة وثيقة شيئاً ما بالمخيل الاجتماعي- إن أحد مظاهر السياج الدوغمائي التي تشكل عائقاً حينما تطل تحديات العقل الحديث برأسها هي رفض اللامفكر فيه لكل محاولة للتمييز بين الديني والسياسي بل رفضه لمجرد التمهيد للمدرّس بينهما مما يؤدي الى تضاعف اعداد اللامفكر فيه وتراكمها وتآبدها طوال تاريخ المجتمعات التي يخضعها جهاز التراث المكتوب لاستراتيجيات مراقبة التاريخية وتشكل مسألة التسامح واللاتسامح جزءاً من هذا اللامفكر فيه بطبيعة الحال مثلما نلاحظ ذلك بشكل تراجمي في مجتمعات مثل الجزائر وإيران اللذين عرفا مع ذلك تقدماً لا يستهان به نحو أجزاء من الحداثة الفكرية لم تهضم إحقاقاً للحق كما ينبغي . إن مفهوم الحقيقة بالنسبة الى العقل الديني الذي يضم كل أشكال التراث والذي تعيد هذه الأشكال إنتاجه واحد أحد لا يقبل الاختزال الى أي شيء آخر وهو مقدس لا يمكن اختراقه ولا المساس به ولذلك هو جدير بكل التضحيات بما فيها اللجوء فوراً وبشكل متسرع للعنف فالعنف والمقدس والحقيقة داخل كل تراث مكون للذات الجماعية ومكون منها ثلوث يتكوّن من أعمدة ثلاثة لا انفصام لها يقوم عليها الوجود الآني والعيني للجماعة وكذلك أملها الأخرى في خلاص تتغير حدوده وأشكاله حسب الانساق الايديولوجية وما يغلب عليها من السمّة الدينية أو السياسية ونحن سنرى كم كان العقل الحديث يجد دوماً عسراً في تحرير الوجود الإنساني نهائياً من سيطرة هذا الثالوث الذي لا ينفصم، ثلوث العنف والمقدس والحقيقة، فقد يحدث أن تتغير كل التحاليل واستراتيجيات التبرير وإضفاء الشرعية الا أن ضرورات التعبئة القومية للجسم الاجتماعي السياسي ونداءات السلطة والتوسع الهيمني وتواتر المخيلات القديمة وانبثاق الاصوات الجماعية المكبوتة منذ أمد طويل تواصل كلها تغذية العنف أمام أنظارنا رغم قرون من الجهود الفكرية والاختراعات العلمية والخلق الفني ورغم ما عرفته الثقافة والحضارة من تقدم بغية اقتلاع المنزلة البشرية من سيطرة الرغبات والأهواء وقوى اللامعقول .

إن هذه الملاحظة الأخيرة تجبرنا على أن نتدبر بكيفية أفضل رهانات المقابلة بين مفاهيم العقل الديني والعقل الحديث ذلك أن مسألة الحدود بين الدين والايديولوجيا كما نعلم تعتبر مثار جدل كبير لا يعود الى الزمن الذي حاول فيه كانط أن يفكر في " الدين في حدود العقل " فحسب ولكن خصوصاً الى التطورات التي عرفتها الماركسية اللينينية باعتبارها ديناً علمانياً (SECULIER) قوياً فنحن اذا ما اتفقنا على اعتبار الايديولوجيا مجموعة التمثلات المنفلتة من رقابة العقل النقدي من أجل تعبئة أفضل للمخيل الجماعي بغية الوصول الى خلاص نهائي (في

الآخرة بالنسبة الى الديانات التقليدية وفي هذه الحياة الدنيا بالنسبة الى الديانات العلمانية كما تتجلى في كل الخطابات السياسية المعاصرة)، فإن مفهوم العقل الايديولوجي عندئذ هو قطاعا أكثر شمولاً وقدرة على الاحتواء من مفهوم العقل الديني فمن صفات العقل الديني السلبية أنه يديم نوعين من الغموض ويؤيدهما فمن ناحية يوهمنا بأن الديانات جميعها لا يمكن اختزالها في الايديولوجيا ومن ناحية أخرى يحجب عنا هذا العقل الديني (كما يتجلى في انساقه الكلامية الفقهية المرتبطة بالدين من حيث هو مؤسسة متضامنة مع السلطة) القيمة الأساسية "للإلهي كما يتجلى في التجربة الإنسانية" (3) ووظيفتها الرئيسية بل ويحرفها ويحيد بها عن طريقها. وهكذا فعندما أسس توما الاكوييني القانون الطبيعي على مصادرة تقول بأن الخلق هو انعكاس دقيق للإله ونتيجة لمشيئته التي تقول للشيء كن فيكون SES DECISIONS -COMMANDEMENTS أو عندما يذهب الأشعري الى أن الله خلق كل شيء بما في ذلك العدل والظلم الا أنه لا يفعل الظلم بل أن ما يشاهد من الظلم إنما هو ظلم لغيره عندئذ فإن العقل لا يفعل سوى أن يؤخر غزو حريته LIBRE ARBITRE لينغلق داخل قول بالجبر SERF ARBITRE باسم عقيدة منقطعة عن تاريخانيته ولا شك أن هذا الغموض يوفر مناخا يتكافل بموجبه الانتقال من الديني بما هو تجربة للإلهي - الى الايديولوجيا باعتبارها اخفاء للواقع تحت أردية التعالي والروحانية والانطولوجيا والمقدس كما يوفر فرصة لالتباسهما أيضا، ولقد تمثل دور العقل الحديث طويلا في تعويض المركزية اللاهوتية الدوغمائية THÉOCENTRISME DOGMATIQUE بميتافيزيقا متمركزة حول العقل METAPHYSIQUE LOGOCENTRISTE وقد تمّ التمهيد لهذه العملية في الإسلام مثلما كان الأمر من قبل في اليهودية والمسيحية منذ العصر الوسيط انطلاقا من التوتر القوي بين اللوغوس الارسطي الذي لطّفته الافلاطونية والافلاطونية المحدثّة شيئا ما من جهة وكذلك انطلاقا من الاستغلال اللاهوتي الفقهي السياسي للوحي من جهة أخرى ولقد دأب العقل الحديث قبل ظهور ماركس ونيتشه وفرويد على التعامل مع الثنائيات المفهومية التي اجترها الفكر الوسيط وتعني بذلك ثنائيات الخير والشر والصحيح والخاطى والحسن والقبيح والمادي والروحي والفاني والخالد والمحايت والمتعالي ولكنه لم يكتف بذلك ثم دعم العقل الحديث هذا الفكر الثنائي بأن طور ثنائيات مفهومية أخرى من مثل ثنائية التاريخي والمبني والمقدس والبشري والديني والسياسي والكنسية والدولة SPIRITUEL ولاشك أن الصراعات الحالية حول الاصولية والتمامية والتبوقراطية THÉOCRATISME والديمقراطية DEMOCRATISME والشريعة والقانون وحقوق الله وحقوق الإنسان يمكن أن تدرج كلها ضمن هذا المنطق الثنائي الا أنه لا يمكننا أن ننكر مع ذلك أن عقل الأنوار في أوروبا الغربية قد أطاح بقلعة العلماء أعني علماء الدين بأن فرض قطيعة حاسمة بين السلطتين الالهية والبشرية (=السيادة الشعبية) اللتين لهما حق إضفاء الشرعية على الانظمة الدلالية والأخلاقية والقانونية والسياسية ولكن المجتمعات التي هيمن عليها الحدث الإسلامي لم تشارك في هذه الثورة الذهنية التي أدت الى الخصومة التدريجية لما أسماه توما الاكوييني بالـ Auctoritas أو مشيخة السلطة المذهبية التي تمارس عملها باسم الوحي وذلك في مقابل ما يسمى POTESTAS الدول أو " حكم الله أو السلطة في اللغة العربية " بل وتجاوز أثر هذه الثورة مجرد الخصومة الى حدّ تهيمش هذه

الشيخية أحيانا واستبعادها، وفي خضم سياق هذه الثورة التاريخية وكذلك السياق الذي طرحت فيه مجموع المواضيع المتصلة بحقوق الإنسان التي تم إعلانها دون الرجوع على حقوق الله انبثقت فكرة التسامح بقوة وجرأة مفهومية وقدرة على الانتشار (لم يصاحبها بالضرورة هاجس الحرص على التطبيق) لم يتعودها الفكر اللاهوتي المتمركز حول نفسه THÉOCENTRISTE، وفي هذا السياق يصير التشهير بكل أنواع المغالطة التاريخية التي تضاعفها بسهولة كل أنواع الدفاع الديني التي تصاحب الاصوليات الراهنة أمرا ضروريا يتخذ كل أبعاده الفكرية ولقد نحا الفكر الفلسفي في السياق الإسلامي منحى سعي فيه الى تعويض العقلانية اللاهوتية - الفقهية بعقلانية تتخطى حدود الدين (Transreligieuse) ومشدودة الى آخر صورة من صور تجلي الكلام الإلهي ونعني القرآن غير أن هذه العقلانية علاوة على تسليمها بدءا بوجود يقين أوحد يلغي ماعاده وهو أمر لا يتوافق مع التسامح النقدي تجاه كل أشكال الحقيقة فإن الموقف الفلسفي الرامي الى استقلال العقل وإعلان مسؤوليته الفكرية قد وقع استبعاده تقريبا منذ وفاة ابن رشد حوالي 1198، ولكن ما سبق لا يعني أنه بإمكاننا التحدث بالمقابل عن وجود لا تسامح في التراث الإسلامي أو أي تراث ديني آخر وذلك في اتجاه قد يمليه علينا المفهوم الحديث للتسامح مثلما سنحلله. إن الفضاء الذهني الخاص بكل عقل ديني وقع تقييده داخل نظام تيولوجي وفقهي يستبعد كل إمكانية لوجود حقائق غير الحقيقة الوحيدة التي تؤسس التراث الارثوذكسي صالحة فكريا وروحيا، ولما كانت الهرطقة وقوفا في وجه الحقيقة كما يقول توما الأكويني فإن الارثوذكسيات تعترف كما يعترف مؤلفو الفرق (Hérisiographes) في العصر الوسيط بالوجود الفعلي للملل والنحل الا أنها تذهب الى تقديرها منازل انطلاقا من مصادرات وحدود ترسمها الفرقة الناجية باعتبارها فيصل التفرقة بين الحقيقة والهرطقة من ذلك: هل حكم أهل الذمة ومنزلتهم التي تحددها خصوصا الآية التاسعة والعشرون من سورة التوبة وكذلك حكم المشركين الذي تحدده آية السيف كلاهما يعبر بلغة فقهية عن البنية الفكرية للفضاء الذهني الوسيط حيث يشتغل اللاهوت اليهودي والمسيحي والإسلامي باعتبارها أنظمة فقهية - ثقافية للاقصاء المتبادل (4).

إن كل أنماط التشكل في دول كالخلافة والامامة والامارة والسلطنة التي وقع تصورها لوضع المدونات الفقهية المستخرجة من هذه الأنظمة التيولوجية السياسية موضع التطبيق لا يمكنها الا أن تقوي صور الوقوف في وجه ولادة ما سيعرف لاحقا باسم التسامح في إطار الحداثة وتدعمها ولنا أن نشير في هذا الصدد الى أنه حتى بعض المثقفين من المسلمين لا يزالون حتى أيامنا هذه يخلطون بين الغفران بما هو هبة من الله للإنسان العاصي والمتمرد ضد ما تأمر به العقيدة والتسامح بما هو اشتقاق للفظ جديد (Néologisme) لتأدية لفظ Tolérance أي تسامح في المعنى الحديث وقوامه الاعتراف للفرد - المواطن بالحق في التعبير داخل الفضاء المدني عن الآراء الدينية والسياسية والفلسفية التي يختارها. ويعبر تفسير فخر الدين الرازي للآية المعروفة " لا إكراه في الدين " (البقرة 256) بشكل جلي عن مفهوم الفضاء الذهني الوسيط الذي غالبا ما يشار إليه في هذا المقال فالإكراه في الدين الممنوع يفسره الرازي بضرورة انبناء وعد الله ووعيده على الابتلاء في هذه الدار الدنيا، أي على التكليف والمسؤولية تجاه الأحكام الفقهية الدينية.

أما وقد جمعنا في جعبتنا كل هذه التدقيقات التاريخية والمفهومية فإنه باستطاعتنا الآن أن نتنقل إلى فحص مفاهيم التسامح واللاتسامح وما لا يمكن التسامح فيه.

## التسامح، اللاتسامح، ما لا يمكن التسامح فيه

لا يمكن أن نقيم بيننا وبين التسامح مسافة نقدية لتحديد جينالوجيته ومستوياته وأبعاده ما لم نأخذ في الاعتبار منذ البداية التوترات الديالكتيكية التي تربطه بمفهومي اللاتسامح وما لا يمكن التسامح فيه، ولقد رأينا أن اللاتسامح الفكري الملازم لكل أنظمة العقائد واللاعقائد قد تمت معايشته باعتباره قيمة ما دامت وضعية العقل الحديث لم تتمكن من فرض نفسها سياسيا على وجه العموم وقانونيا على وجه الخصوص حتى تضمن لكل فرد - مواطن Individu-Citoyen حرية التفكير والتواصل والنشر، ويكفي أن ننظر إلى المناقشات الحادة والمتكررة دوماً حول مفهوم التجديف والشتيمة أو القذف خصوصاً في ما يتعلق بكتاب الآيات الشيطانية حتى نتبين بوضوح كيف أن ممارسة التسامح الفعلي والايجابي بما هو مشاركة فكرية يتطلب شرطين أساسيين يجب توفرهما :

- وجود دولة قانون تضمن عدم التعرض للعقاب عند التعبير عن كل المواقف المذهبية ونشر كل الآثار الفنية حتى عندما تتعرض لمواضيع أضفى عليها الزمن قداسة بالنسبة إلى مجموعة اجتماعية ما وهذه الحرية لا تنفي امكانية الفحص النقدي لمسؤولية المؤلف الفكرية.

- وجود مجتمع مدني متشبع بما فيه الكفاية بالثقافة الفلسفية والقانونية التي تؤسس مفهوم التسامح كي يلعب الدور الأساسي دور الشريك الحر والحريص على دولة القانون التي يجب أن لا تتهاوى أمام أي إغراء من إغراءات الانحياز.

ولأن هذين الشرطين يجتمعان في الديموقراطيات المتقدمة في أوروبا الغربية فإن القانون المتعلق بالتجديف والشتيمة قد عرف أحد مصيرين فيما أنه قد حذف تماماً وإما قد لفه النسيان في حين أن المجتمعات التي يطلق عليها صفة الاسلامية تشدد بالمقابل على ضرورة أن يلاقي التجديف عقوبة صارمة تحت ضغوط سياسية أكثر منها دينية وهو تشديد يعبر عن بديهتين كبيرتين تتعلقان بوجود هذه المجتمعات التاريخي أولهما أنها لم تضع في خلدتها الشروع في وضع مسلك مفهومي يسير بها في اتجاه المفهوم الحديث مفهوم دولة القانون ومن المفارقات أن قطاعات واسعة من هذه المجتمعات التي تعيش نهاية هذا القرن هي بصدد فرض هذا الخلط بين الالاهي كما يعاش في التجربة الروحية وبين القانون بما هو إنتاج اجتماعي وتاريخي وهو خلط لم يقع فيه حتى الفكر الوسيط ويا للغرابة !

ولذا يظل انبثاق مجتمع مدني في ظل هذه الشروط وأينما كان ذلك أمراً محتشماً وهشاً وجزئياً قليلاً ما يقع الاحساس به وقد وصل الأمر ببعض البلدان إلى ما نلاحظ من ادخال لثقافة تقوم على اللاتسامح داخل البرامج المدرسية وتكفي الإشارة إلى ما نعرفه في تونس على وجه الخصوص من مظاهر الحمية التي اختلطت فيها المزايدات القومية والعقيدة الظلامية التي اعترضت جهود وزير التربية محمد الشرفي حينما سعى إلى وضع حد لهذا المنزلق الخطير،

ولكن لنتقدم الان مزيدا في التنقيب عن مفهوم التسامح لنشير الى أنه بالنسبة الى الفكر الوسيط فإن الامر لا يتعلق في أفضل الحالات الا بتسامح سلبي (Permissio negativa mali) أي ما يعبر جيداً عن العلاقة الثلاثية الابعاد بين كلام الله والخلاص الابدی والتسامح داخل السياق الاتيقي الفقهي للديانات الموحدة، ففورتر (Furet) وهو من رجال القرن السابع عشر يذهب الى أن التسامح هو " الصبر الذي يجعلنا نتألم أو نخفي شيئاً " أما الكليبيون (Cyniques) فقد مضوا قدماً في تدبر مفهوم التسامح بأن نهجوا أصنافاً من السلوك أمام العموم لم يكن من الممكن التسامح بشأنها لمصادمتها العرف السائد آنذاك من ذلك شروع ديوجان (Diogène) في الاستمناء في الاغورا (Agora) أو التجول نهاراً مصطحباً قنديه المشتعل ولما كان الشيء بالشيء يذكر فلنشر الى قول يسوع لاولئك الذين ارادوا رجم المرأة الزانية : من كان منكم بلا خطيئة فليرم هذه المرأة بحجر وهو قول يعطو كل أنواع التسامح لانه يحول جذريا حكم الخطيئة بأن يرجع الحكم والعقاب الى ضمير الشخصان وهو أمر يصدق أيضاً على الآية الثانية والثلاثين من سورة المائدة حيث يجعل القرآن من الاحترام المطلق للذات البشرية أمراً كونياً وهو يتدبر حادثة قتل قابيل لهابيل.

هكذا نرى أن اللجوء الى التسامح وإن ظل مطلباً دائماً لكل مجموعة اجتماعية ومطلباً لكل العصور فإن التقدم باتجاهه لم يكن دوماً نهائياً أو غير قابل للانتكاس كما أن مستويات التعبير عنه لا تفتأ تتغير بتغير الشروط الثقافية والسياسية المهيمنة وهكذا يمكننا أن نصادف تسامحاً بلاغياً زخرفياً صرفاً لدى بعض الكتاب ممن يوافقون اعتقادهم تقاليدهم أو لدى بعض علماء الدين الحريصين على أذفاف عن الدين أو عند بعض سراة الناس الباحثين عن الشهرة. وقد يصل الامر بهذا النوع من التسامح في مجتمعاتنا هذه التي تهيمن عليها وسائل الاعلام الى حد دفع البعض الى اعتناق مواقف لا متسامحة - يملها ما يسميه الأنغلو سوسونيون بـ Political Correctness كمواقف بعض المدافعين عن التسامح عندما ظهرت قضية كتاب الآيات الشيطانية أو قضية الحجاب الاسلامي التي عرفتها فرنسا حين وقعوا في فخ هذا الإفراط إفراطاً استغله مناضلون مناوئون لرجال الدين Anticléricaux بشكل إيجابي ولكنهم مناضلون بعيدون جداً من الناحية الفلسفية عن تسامح من علاماته أن يبدأ المرء بإعلان سخطه مما لا يمكن التسامح فيه.

وقد يكون التسامح أيضاً نوعاً من الشفقة البريئة أو المدروسة - كشأن مفهوم الحلم المشهور عند العرب - التي يكنها الغني للفقير أو القوي للضعيف أو المنتصر للمهزوم وهي تؤدي بصاحبها عندئذ الى شيء من الرفعة الاخلاقية وقس على ذلك تسامح الرفيع مع من كان دونه رفعة وتسامح ذي المنصب مع المواطن العادي أو الراعي مع الرعية في النظام الملكي أو ممثل الارثوذكسية تجاه " الهرطقي " ولعله من المهم أن نشير في هذا الصدد الى أن التسامح في هذه الحالات لا ينعكس لان الامر سيعتلق عندئذ بالاحترام والطاعة والخضوع انتظاراً ليوم قد تنقلب فيه موازين العلاقات وهو أمر من اليسير التثبت منه حينما تقرأ لكبار دعاة التسامح في القرنين السابع عشر والثامن عشر في أوروبا من ذلك أن جون لوك (John Look) قد دعا الى التسامح في رسالته الموسومة بـ " رسالة في التسامح " بل وبشراً به حتى يسمح لنفسه بنقد المجتمع، أما فولتير Voltaire فقد أباح لنفسه أن يكون أكثر حدة فلم يثن بسبب ما لقيه من

الرأي العام من مساندة كبيرة في حين تجنب مونتسكيو Montesquieu الاشارة الى المسيحية عند حديثه عن الاوضاع التي تتصف باللاتسامح وتصنيفها ولعل الامر لا يخلو من دلالة في زمنه آنذاك حينما نعلم ما كان عليه الحال من تفضيل استعمال التلميح بدون التصريح حينما يشيرون الى الفرس والترك والاسلام من أجل التشهير بالتعصب والظلمية واللاتسامح. أما اليوم فعندما يتخير بعض العلماء آيات من القرآن وبعض أحاديث الرسول ليبرهنوا على أن الاسلام هو دين متسامح، وعندما يسلك بعض المثقفين اللاتكئين نفس المسلك بالتجاهم الى كبار المفكرين والكتّاب والشعراء الكلاسيكيين فإنهم يعيدون من حيث لا يشعرون إنتاج المشاغل الاخلاقية والاجتماعية - السياسية لنظرائهم الاوروبيين في القرنين السابع عشر والثامن عشر مع فارق أساسي وهو أنهم يتجاهلون في ذات الوقت الحركة الفكرية التي قام بها هؤلاء ويشوهونها اذ من العبث أن نيشّر أخلاقيا بالتسامح ونحن نقوي عبر التلاعب بالنصوص المقدسة أو التي أضفى عليها الزمن صفة القداسة كل أصناف ما لا يمكن التفكير فيه (Impensable) الذي ورثناه عن الفكر الوسيط والذي أصاب اليوم من الانتشار قسطا هائلا وتغلغلا هاما داخل الاوساط الشعبية وذلك بفضل نظام تربوي ينفي أكثر مكتسبات عقل الانوار بعدا عن الطعن والتشكيك فلقد أدرك هذا العقل الرهانات الفلسفية البحتة للمواجهة الحاسمة التي حدثت لأول مرة في التاريخ العام للفكر (5) بين مصالحي العقل الديني -الايديولوجي وحدوده وبين مصالحي العقل النقدي ورسومه وهو إدراك يشكل المستوى الذي يتحدد فيه أحد أمرين فإما انتصار صنف من التسامح هو التسامح الذي يقوم على المشاركة وإمّا إنتاج أصناف من التسامح تكتيكية (=ظرفية) أو استراتيجية ذات بعد واحد كنا قد عدّناها أنفاً، ولهذا السبب بالذات لم يبق أماننا سوى أن نجد تحليل مفهوم التسامح/ اللاتسامح انطلاقاً هذه المرة من المفهوم الاتيقي مفهوم ما لا يمكن التسامح فيه Intolérable وتحقيقاً لذلك فإنني أخضع الرأي التالي الى النقاش الفلسفي وقوامه أن ما لا يمكن التسامح فيه هو كل ما يقلل من الانتشار الأفضل Déploiement optimal للذات البشرية في إطار الاحترام العقلاني المدروس لقدرها الانساني ومحيطها الاجتماعي والثقافي والبيئي والكوني وكذلك كل ما يؤخر هذا الانتشار ويصرفه عن طريقه مائلاً به أو ملغياً له أو نافياً له، ولنضف لتونا ميزة أساسية من مميزات ما لا يمكن التسامح فيه وهي أنه يحدّ غالباً بما يلفظه الذهن بشدّة مع بقائه فارضاً لنفسه في العيان والواقع وكأنه يريد بذلك أن يظهر عجز الانسان الجذري عن أن يتجاوز تناقضاته.

إن هذا التحديد لمفهوم ما لا يمكن التسامح فيه والذي اتخذ صيغة برنامج ليست له أي صيغة محافظة أو تقيد بالأعراف ولا أي صفة وعظية فالامر لا يتعلق بالمحافظة أياً كان الثمن على القيم أو العقائد الموروثة أو الإبقاء على تراث تقديس عبر الزمن أو على هوية طائفية أو قومية يسعى الى أن تظل بمنأى عن الفحص النقدي ذلك أن مفهوم ما لا يمكن التسامح فيه هو بالأحرى ما يعيق حركية الفكر الاستكشافية والخلاقة والمحركة بل وما يوقفها ويمنع حركيتها هذه. وإننا لنعلم الدور الذي يلعبه في هذا الصدد الانتصار الراهن لظاهر الحرف وللشكلائية والنزعة المحافظة وما تقوم به قوى الهيمنة والاعتراب من إعادة إنتاج للفرد باعتباره عضواً مجهولاً في



العشيرة بل وحتى للفرد - المواطن باعتباره نقطة ارتكاز سياسية وقانونية يقوم عليها مفهوم الشخصان من حيث هو روح *Personne-Esprit* كما نلاحظ ذلك اليوم.

إن التمييز الذي أشير إليه بين مفهوم الفرد-المواطن والشخصان-روح يرمي الى إرساء نقاش وإثرائه وهو أيضا تمييز غايته البحث عن المعاني التي تضمها الديمقراطيات الحالية عن طريق ما يصيب خطاب حقوق الانسان من انحراف إيديولوجي وجدالي. لقد انتهى الامر بالفكر المسيحي الى أن قبل بشكل باهر وبعد صراعات غير مجدية وقاسية الفصل بين الكنيسة بما هي مؤسسه سلطة *Eglise-Institution de pouvoir* والدولة بيد أن المسيحية تظل في موقع الدفاع عن وحدة الانسان ضد الآثار الفاسدة لعلمنة تعلي من شأن ما كان عموميا ممّا يصنعه الفرد-المواطن على حساب ما كان خاصا وشخصيا، هذا الجزء الخاص ليس في الواقع سوى الجزء المرفوض والمكبوت والمحتقر من أجزاء الحياة الداخلية بما هي موضع مفضل ينحت الشخصان فيه ذاته اعتمادا على أتيقا للمسؤولية. والواقع أنه لا يمكننا ونحن نهتم بهذا المظهر الاخير من مظاهر النقاش أن نتهم الديانات التوحيدية الثلاث بتغذية المغالطة التاريخية عندما تدعي هذه الأديان لنفسها أسبقية زمانية في النهوض الروحي والأخلاقي بالذات البشرية عن طريق تهيئة الحياة الداخلية وتنشئة الضمير المستقل والمسؤول عن اختياراته أمام الله وانه لمن الثابت تاريخيا بقاء التعبير الاتيقي والقانوني عن هذه المسؤولية الروحية تجاه الاله مطلق حي أسيرا للسيجات الدوغمائية التي أرسى دعائمها عقل تيولوجي واقع في شراك ما رسمه النظام المعرفي الوسيط من حدود. إن ما يجعل من استعادة مفهوم التسامح لتدبره وتحديدته الدائم أمرا ضروريا هو ما نراه من العودة القوية لما لا يمكن التسامح فيه متخذًا أشد الاشكال إهانة للروح فارضا نفسه ونتائج في صورها الاشد تعذرا على الاصلاح في هذا القرن وذلك في الموضع الذي حقق فيه العقل أسمى مهامه وكذلك في الموضع الذي عرفت فيه المنزلة البشرية تقدمها الاشد حسما، ونعني بما لا يمكن التسامح فيه هذا انتصار الانظمة الكليانية السوفياتية والهلترية. فإذا كان الامر على ما وصفنا فما الذي يساويه تسامح ينحصر في الحدود السياسية لبعض المجتمعات الديمقراطية المدفوعة يوما بعد يوم الى إغلاق أبوابها أمام تدفق المهاجرين الذين تطاردهم الانتهاكات التي لا تحتل انتهاكات برمجتها كلها من الناحية التاريخية استراتيجيات التوسع واقتسام العالم التي تستمر في ممارستها هذه المجتمعات نفسها مدعية زورا وبهتانا بأنها مهددة من قبل هؤلاء البرابرة ؟

إن المثقفين والكتاب والفنانين هم أحد رجلين إما رجل أصابه الارهاق وإما رجل ينشط بصمت في مجال اهتمامه في حين يسهر السياسيون على معالجة المطالب الاجتماعية لأنظمة تفتقر لأفق المعنى، أما المسؤولون الدينيون فيعتقدون واهمين أنه بإمكانهم استغلال فرصة الاضطراب المتنامي والفراغ الاخلاقي والروحي هذه لاعادة تنشيط عقائد لا يدركون كم هي بالية من الوجهة الفكرية فبعد فترة طويلة من اللاتفاهم والاقصاء المتبادل كانت فيها إرادات القوة السياسية التي صارع فيها رجال الدين طائفة المعارضين لهم تحجب رهانات المعنى فإن الوقت قد حان لتكتاتف التيولوجيا والفلسفة في اتجاه التقارب مستقبلا بفضل وساطة علوم الانسان والمجتمع الخصبة بينهما وخصوصا بفضل المعرفة التاريخية والانثروبولوجيا

السياسية والانثروبولوجيا الثقافية والانثروبولوجيا القانونية وكذلك اللسانيات، وقد بدأت حركة التقارب هذه في فرنسا مع أعمال (M.D. Chenu) حول تاريخ التكنولوجيا واعمال (G. le Bras) حول سوسولوجيا الدين أما في أوروبا وأمريكا الشمالية فقد ذهب عدد من الفلاسفة وعلماء اللاهوت الى حد اختراق الحدود التي رسمها حديثا الحيايد الفينومولوجي من ناحية واللاهوت الارثودكسي من ناحية أخرى فيما يتعلق بدراسة الحدث الديني (6). ولعل المرء أن يدهش وقد وصلت الى هذا الحد في دراستي - حينما يجديني قد أشحت بوجهي عن التراث الاسلامي كي اكتفي بعرض حول تطور الافكار والمواجهات والاستكشافات في الفكر الغربي والمتصلة بالعلاقة الثلاثية الابعاد بين التسامح واللاتسامح وما لا يمكن التسامح فيه الا أنني أريد الاشارة دون تنازل مني ودون ضعف أمام المطالب الطائفية والقومية الى أن الخطاب الاسلامي المهيمن منذ الثلاثينات تقريبا يمثل عائقا مستمرا أمام الحداثة الفكرية وهو خطاب على درجة من النجاعة النفسية-الاجتماعية والسياسية تجعل ممّا شرع العقل المبتاحديث في كشفه من الافاق الجديدة للقيمة داخل "عالم تخلص من الاله" (7) أمرا يتجاوز في صعوبته كل مشاكل الحداثة خصوصا عندما يتولى فحصها فكر إسلامي يتطور عكس اتجاه التاريخ الحاضر.

ولا شك عندي أن السياق الاسلامي يزخر بعدد من العلماء ذوي العقول المستقلة عقول منعزل بعضها عن البعض الاخر ومتفرقة في أرجاء العالم بيد أنها لا تبخل بالمشاركة قدر طاقتها في قلق العقل المبتاحديث وصراعاته. والملاحظ أن ممهدي الثورة الذهنية هؤلاء، الثورة التي تتأخر دوما عن الحدوث في الاسلام لا يمكنهم أن يجدوا من الوجهة السوسولوجية جمهورا يصغي لما يقولون تستوي في ذلك مجتمعاتهم الاصلية ومجتمعات الغرب حيث استقر الكثير منهم مجبرا. بحثا عن ملاذ. إن ظهور العقل المبتاحديث في المواضيع التي يستطيع فيها نشر كل طموحاته واستخدام كل طاقته المتعاطمة بمظهر اللامبالي أو المتسامح المتعجرف أو الشفيق (8) تجاه عقم من يحملون لواءه وأحيانا أمام ضيق من هم أشد الناس انتصارا له خارج سلطة الفكر التوّاق الى الهيمنة ليبرهن على أن المبتاحداثة مثلها مثل الحداثة بالامس لم تفلح في أن تدمج نتائج حركيتها التاريخية الاشد استعصاء على القبول في صراعاتها من أجل المعنى، ولا ريب في أن تفكك كل تراثات الفكر غير الغربية وتحللها إنما يمثل الاثر المباشر لحداثة وحشية لم تفعل سوى تصدير فتات من الاقتصاد والتكنولوجيا استثمارتها السلطات الحاكمة في الاطراف بصفة مرتجلة دوما وغريبة كليا عمّا رافق دوما الحداثة المادية في مهدها وإبان تشكلها ووضعها موضع التطبيق الذي امتد قرنين على الاقل من القوانين والمؤسسات الديموقراطية والفكر العلمي.

ولعله من غير المجدي أن نردد مرة أخرى قائمة شكاوينا المملة شكوى التراجيديات والابادات والمجازر التي راح الابرياء ضحيتها وشكوى الطرد الجماعي وباختصار كل ما يصنّف في خانة ما لا يمكن التسامح فيه التي وإن اضنت الضمائر النابهة والحية فأثارت جليل الاعمال الانسانية فإنها عبّرت أيضا عن حالة من الاجهاد أصابت العقل السياسي في كل مستويات عمله بكيفية تثير القلق، وهكذا نجمت النزعة المشيخانية القديمة لتسد هذا الفراغ

ولتعطي بعض الامل الى أولئك الذين أطرردوا من " وهمهم الناعم " بأن اجتثتهم من أوطانهم وطقوسهم الاحتفالية وعقائدهم الحميمة التي لا تخلو من شاعرية. أما عقل الانوار المعتد بنفسه، والذي نسي الصراعات التي رافقت البداية الحقيقية لظهوره فما انفك يرفع راية اللائكية مستغنيا بفولتير ولا يكف عن الثثرة حول أصولية الاخرين أولئك الذين لم تنج أوضاعهم المعيشية من الأثر الهدام لحضارة غازية منذ القرن التاسع عشر.

إنني لا أجد سبيلا لتعبير معرّى عن الدلالات الحافّة القديمة التي ما عادت تحتل ولازمت الخطاب المضاد للاستعمار بل والخطابات المضادة للامبريالية ولاشك أن القارئ قد أدرك الصرامة التي كنت أرفض بها إسقاط مفهوم للتسامح مرغوب فيه اليوم ولكن السياق الاسلامي لم يعرفه تاريخيا وبنفس هذه الصرامة أيضا أسعى الى تبيان بطلان مفهوم التسامح-اللامبالاة أو التسامح- الشفيق هذا الذي تقدّمه الديموقراطيات الاوروبية الاكثر تقدما وكأنه النموذج الذي يجب الاحتذاء به متسائلا أين هي الارادات السياسية ومراكز القرار الاقتصادي والمالي وأجهزة الرقابة والتصديق على المعارف والعلوم وأجهزة تصور القيم ووضعها أو إلغائها مما يعتمد عليه الوجود اليومي للملايين من البشر بل مستقبل النوع البشري نفسه ؟ فمن ذا الذي وضع منذ القرن التاسع عشر استراتيجيات الحفاظ على خارطة عالمنا الراهن الجيوسياسية مؤيدا بعلمه هذا التراجيديا المبرجة تاريخيا والمخفية إيديولوجيا باسم مبادئ حقوق الشعوب في تقرير مصيرها والدعوات الطقوسية لاحترام حقوق الانسان؟

إنني أربأ بهذه الاسئلة أن تحمل على سجل خطابات رفض الغرب وتجريمه ولا أن تحمل على الصرخات التي تريد أن تظهر المجتمعات الخاضعة بمظهر الضحية بل يجب أن تحمل بالأحرى على أنها تعبير عن انشغال أولئك الذين يناضلون بحثا عن اتيقا للمسؤولية : مسؤولية العقل السياسي التي تتقاسمها قوى الهيمنة وكذلك هذه " النخب " التي تدعى بالنخب القومية التي توصل اخفاء مسؤوليتها الواضحة في ارساء ثقافة ايدولوجية تقوم على اللاتسامح في الوقت الذي تحتاج فيه هذه المجتمعات احتياجا حيويًا لبداغوجيا تسامح عموما وتسامح ديني على وجه الخصوص يكون متنوّرا وصلبا ومتغلغلا وسط الجمهور لا أن يتم اخفاء هذه المسؤولية تحت غطاء خطاب التباكي وإظهار النفس بمظهر الضحية، فالذين يتابعون النقاشات التي يعاد تنشيطها حول اللائكية في فرنسا اليوم يعلمون الحد الذي من الممكن أن تؤدي إليه ثقافة التسامح في مجتمع متعدد فعليا من ذلك إعادة النظر في كل النظام التربوي بغية إعادة التوازن المفقود داخل المؤسسة التعليمية بين نصيب الفلسفة والانثروبولوجيا الثقافية والقانونية وتاريخ الاديان المقارن والانساق التولوجية التي انتجتها هذه الاديان وتاريخ الثقافات المقارن والتاريخ المقارن لأداب الفضاء المتوسطي (بسبب النزاعات العنيفة التي تراكمت منذ العصر الوسيط في هذا الفضاء وخصوصا بين اليهودية والمسيحية في تعبيراتها الكاثوليكية والارثوذكسية والبروتستانتية والاسلام ثم أوروبا المعلمنة والرأسمالية وانتهاء بكابوس الستالينية الطويل).

إننا ما زلنا بعيدين عن برنامج كهذا حتى داخل أعرق جامعات الغرب وأكثرها شهرة فما بالك بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي في البلاد الاسلامية حيث مازلنا ننتظر ممارسة لتاريخ

الفكر الاسلامي تنزع الى الشمول تاريخ منفتح Histoire Ouverte على النقد الحديث والمناهج المقارنة المتحررة من الاطر الهرطقية والمسبقات التيولوجية التي تبقى في حيز غير المسموح بالتفكير فيه عددا من المواضيع الحاسمة من أجل فك أغلاق الذهنيات، والواقع أن تونس والمغرب يشكلان الاستثناء الوحيد المعروف في هذا العالم الاسلامي.

إنني لا أخشى أي تفنيد وأنا أصف الوضع بهذه الصرامة بل إنني ألقى المسؤولية الفكرية في هذا المستوى بالذات على كل الذين مارسوا من قريب أو بعيد مهمة اتخاذ القرار في مجال تدريس ما يسمى بالتراث، هذا المفهوم أشبعه الايديولوجيون-المؤرخون الفلاسفة وكذلك الكتاب استعمالا حتى أنه وصل الى حد تكيف تمثل المسلمين اليوم لدينهم وماضيهم بصفة عامة تمثالا خياليا صرفا. وهل احتاج أخيرا كي اختتم دراستي هذه الى أن أكرر التزامي القديم جدا والمتحمس دوما من أجل برنامج العمل الجميل الذي رسمه عنوان هذه الندوة ندوة قرطاج، لقد جاهدت طوال اثنتين وثلاثين سنة من التدريس في السوربون على أن أمارس هذه البيداغوجيا وذلك بأن استكشف انطلاقا من المثال الاسلامي ما أسميته منذ زمن طويل بالفضاء الاغريقي السامي باعتباره موضع انبثاق الرمزيات الدينية وتداولها وتشكلها وكذلك انبثاق أنظمة الفكر التي تدين لها حتى اليوم التراثات التوحيدية الثلاثة والقيم الاشد ثباتا والافضل توزعا في أوروبا المعلمنة.

لقد حجت الانقطاعات التاريخية التي حدثت منذ القرن الثامن عشر داخل الفكر الاسلامي التواصل الروحي والفكري العميق بينه وبين أوروبا الحديثة وكذلك التواصل بين أجزاء الفضاء الاغريقي السامي ولهذا السبب وجب علينا جميعا أن ندأب على ممارسة تسامح يقوم على المشاركة وندأب على نشره من أجل أن نربط الصلة من جديد بقرايات مدفونة ونعيد تنشيطها وهي قرايات لا ترتاب في أنها لم توضع بعد الى الأبد.

### ترجمة : أ. فوزي البدوي

#### الهوامش :

- (1) تجاه إسلام اليوم أمام تراثه، في PENSER L'ISLAM AUJOUR'D'HUI, ALGER, 1993, P 239-274
- (2) انظر مقال : بعض مهام المثقف المسلم اليوم في المرجع المذكور أعلاه : "QUELQUES TACHES DE L'INTELLECTUEL MUSULMAN AUJOUR'D'HUI", IN PENSER L'ISLAM, op.cit, P17-34
- (3) هو عنوان كتاب مؤلفه: MICHEL MESLIN, CERF, PARIS 1988
- (4) لنلاحظ -حتى نكون موضوعيين- أن المسيحيين والمسلمين دون غيرهم من الامم قد عبّروا عن الاقصاء في لغة قانونية، فقهية معتمدين في ذلك على ما كان لهم من دول امبراطورية وسلطات محلية أما اليهود فلم يعرفوا التيولوجيا الا باعتبارها ملاذا للهوية ونظاما لتحقيق الامان يتحقق فيه خلود الامل المشيحاني وذلك بسبب من بقاء اليهود اقلية متفرقة في الشتات حتى قيام دولة اسرائيل ولكن حتى اليهود أنفسهم قد رأوا في بنية الحقيقة بنية لا يمكن اختزالها واقتنائها مثلهم في ذلك مثل منافسيهم المسلمين والمسيحيين.

(5) إنني لا أجهل وأنا أؤكد هذا الكلام مساهمة ابن رشد في النظرية العامة لتأويل النصوص المقدسة بيد أنه لا يمكننا التهوين من شأن صلات هذه النظرية بالاولوية المسلّم بها للوحي على العقل (وهو موقف عام يتصل بكل الفضاء الذهني الوسيط) ولا التهوين كذلك من شأن الواقعية التاريخية المشار إليها والمتعلقة بأقصاء فكر ابن رشد من الفضاء الثقافي للفكر الإسلامي.

(6) لكي نتمكن من معرفة حجم الحركات التي تحدث عنها هنا يمكن الرجوع الى المجلة الجيدة التي يصدرها المركز الوطني للبحث العلمي بفرنسا CNRS وكذلك مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية BHESS المعروفة باسم ARCHIVES DES SCIENCES SOCIALES DES RELIGIONS أما بالنسبة الى التيلوجيا فليراجع كتاب ROSINO Gibellini: PANORAMA DE LA THEOLOGIE AU XX SIECLE, CERF, PARIS, 1994.

(7) انظر كتاب E. POULAT الاخير فهو يدعو الى التفكير في القضايا التي نتحدث عنها هنا : E. POULAT; L'ERE POSTCHRETIENNE UN MONDE SORTI DE DIEU; FLAMMARION, PARIS 1994.

(9) إن كلمة الشفيق CHARITABLE التي استعملها ليست مبالغة ولا هي في غير موضعها فهي تعبر عن موقف يشار اليه كثيرا أثناء مناقشات لجان اطروحات الدكتوراه التي يقدمها طلبة من العالم الثالث كما نشير أيضا في هذا الصدد الى الاحتكار الذي تمارسه الاجهزة الاكاديمية والجامعة في الغرب فيما يتعلق بمراقبة المعارف المنتجة في عالمنا المعاصر وكذلك في ما يتعلق بالمصادقة عليها وهو أمر من شأنه أن يكشف عن معنى المسؤولية الفكرية تجاه كل الثقافات وكل تراثات الفكر المهمشة والمقصاة والمكبوتة من قبل الثقافات المهيمنة بما في ذلك طبعا الثقافة العربية الإسلامية طوال فترة ازدهارها ولكننا مازلنا ويا للأسف بعيدين عن هذا المنزلة الاعلى.